

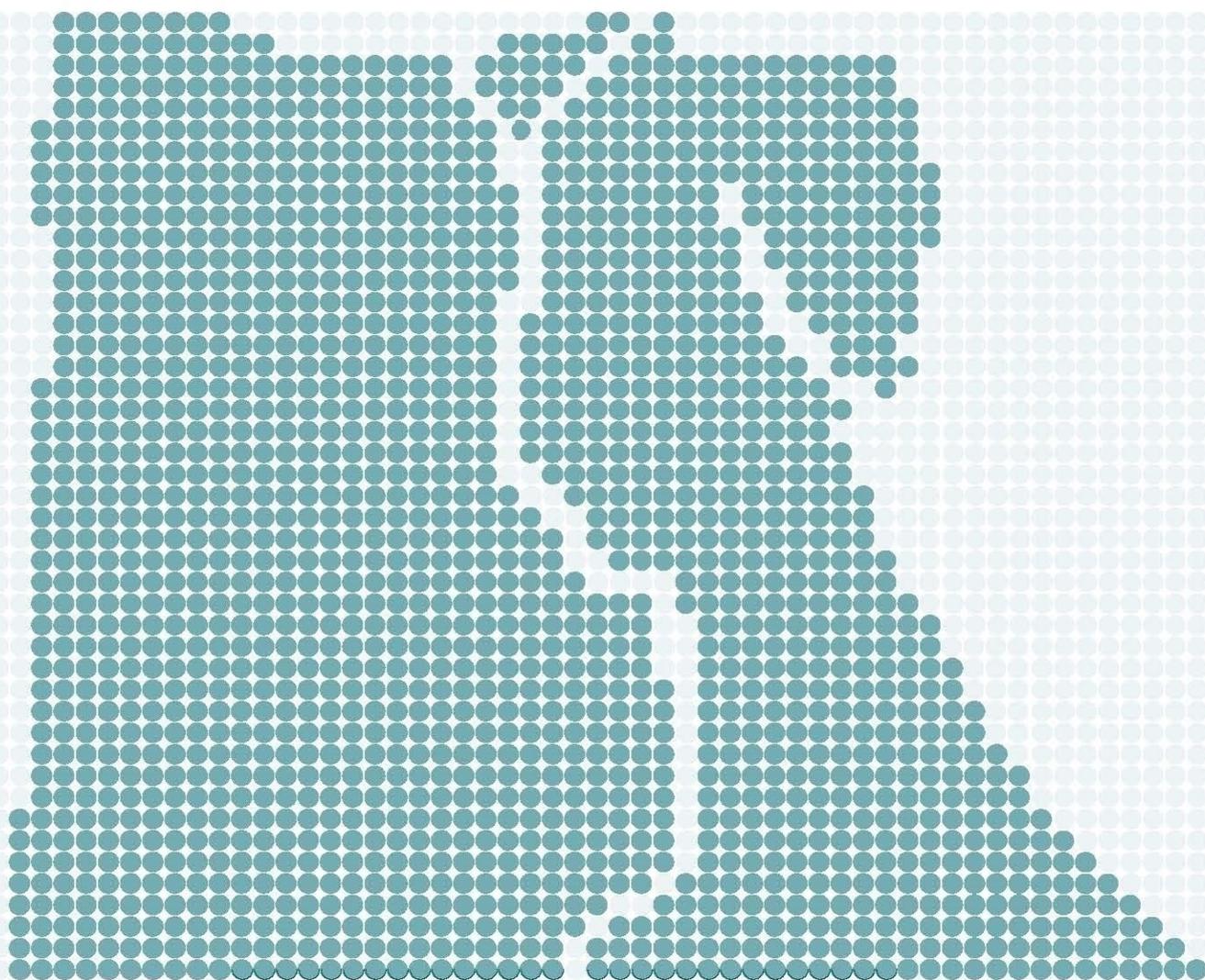
بارومتر الأعمال

٢٠١٨

العدد ٤٨



المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

التوجه الاستراتيجي للمركز

يرتكز التوجه الاستراتيجي للمركز على هدف أساسي وهو المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في مصر تقوم على أسس سليمة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويتناول المركز بالدراسة بشكل عام كل ما له علاقة بهذين البعدين. ويهتم بشكل خاص بدراسة كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مراحلها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء فيما يخص توازنات الاقتصاد الكلي أو أبعاد الاقتصاد الجزئي لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويحرص المركز على تناول المتكامل لأي موضوع، فيجمع بين الأبعاد التشريعية والمؤسسية والهيكلية وسياسات وآليات التنفيذ. ويعتمد المركز في أداء أنشطته المختلفة على فريق متميز من الباحثين؛ كما يستعين بالخبرات الخارجية المتخصصة سواء كانت محلية أو أجنبية، أفراداً أو مراكز، وفقاً للموضوعات قيد الدراسة.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

عمر مهنا رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت - رئيس مجلس إدارة المركز
طارق زكريا توفيق العضو المنتدب، مجموعة شركات القاهرة للدواجن - نائب رئيس مجلس إدارة المركز
محمد قاسم رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة، أمين عام المركز
علاء هاشم رئيس مجلس إدارة شركة ترانسانديوم - أمين صندوق المركز
أحمد فكري عبد الوهاب المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
أحمد أبو علي شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
هشام الخازندار الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة
حسين شكري رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة أتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
محمد زكريا محي الدين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو
علاء الدين سبع شريك مؤسس لشركة BPE Partners

الرؤساء الشرفيون للمركز

جلال الزرية، رئيس مجلس إدارة شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس إدارة KPMG حازم حسن للاستشارات الإدارية

فريق العمل بالمركز

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من الاقتصاديين والباحثين والمحرفين والإداريين الذين يتميزون بدرجة عالية من

الكفاءة والخبرة. اقرأ المزيد عن فريق العمل في الرابط: <http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

الإدارة التنفيذية

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

إدارة البحوث

د. ضياء نور الدين - خبير اقتصادي أول (مستشار)
د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي (مستشار)*
راما سعيد - اقتصادي أول (مستشار)
رشا سيف - اقتصادي أول*
نادين عبد الرؤوف - اقتصادي*
هدى العبادي - اقتصادي
داليا مختار - اقتصادي (مستشار)
يارا هلال - اقتصادي*
علياء عبد الله - باحث اقتصادي
أحمد داوود - باحث اقتصادي

إدارة الإحصاء

خالد وحيد - مدير قسم الإحصاء*
أحمد فتحي - مساعد بحوث*
حسام خاطر - مساعد بحوث*
محمد خاطر - مساعد بحوث*

إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير
فاطمة علي - محررة/ مترجمة أولى

إدارة تكنولوجيا المعلومات

قدري سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات
إبراهيم الإمبابي - مساعد نظم ومعلومات

إدارة الاتصالات الرقمية

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية

الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - المدير المالي
أماني مدحت - المساعد التنفيذي
محمد عاطف - مساعد إداري
حسين محمد - مساعد
عمر موافى - مساعد
صبحي حسين - مساعد
طارق عبد الباقي - مساعد
وليد إبراهيم - مساعد
عمرو محمد - مساعد

* أعضاء فريق البحوث ذوو العلاقة المباشرة بالدراسة.



بارومتر الأعمال

العدد ٤٨ - ٢٠١٨

المحتويات

نبذة عن بارومتر الأعمال

المنهجية

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

مؤشر بارومتر الأعمال

تقييم الأداء السابق

استراتيجية الأعمال في المستقبل

المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

توقعات السياسات

ملحق الجداول

نبذة عن بارومتر الأعمال

انطلاقاً من دور المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري من خلال متابعة وتقييم المؤشرات الكلية التي تصدرها الجهات المعنية في هذا الشأن، يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال، والذي يقدم تقييماً دورياً لأداء عينة من الشركات خلال الربع محل الدراسة. يعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن النمو الاقتصادي ونتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور والتوظيف، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك يلقي الضوء على توقعات هذه الشركات لنفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الأعمال عام ١٩٩٨. تناول هذا التقرير نتائج مسح لعينة تضم ١٢٦ شركة من شركات من القطاع الخاص موزعة على القطاعات علي النحو التالي: الصناعات التحويلية (٥٠%)، والخدمات المالية (١٣%)، والتشييد والبناء (١٢%)، والنقل (١٠%)، والسياحة (٩%)، والاتصالات (٧%)، وممثلة لمختلف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفقاً لتعريف البنك المركزي الصادر في ٥ مارس ٢٠١٧.

ويقدم هذا العدد من بارومتر الأعمال تقييماً لأداء شركات العينة ونتائج أعمالها خلال الربع الرابع (أبريل-يونيو ٢٠١٨) من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، كما يلخص توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بوجه عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر) من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

المنهجية

يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان وهي الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، وكذلك اتجاهات الأجور والتوظيف، والاستثمار؛ ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

تعريف المؤشر	قيمة المؤشر
ثبات المؤشر (عدم تغير في أداء وتوقعات الشركات)	٥٠ نقطة
ارتفاع المؤشر (تحسن في أداء وتوقعات الشركات)	أكبر من ٥٠ نقطة
انخفاض المؤشر (تراجع في أداء وتوقعات الشركات)	أقل من ٥٠ نقطة

ويتم حساب المؤشر الفرعي لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

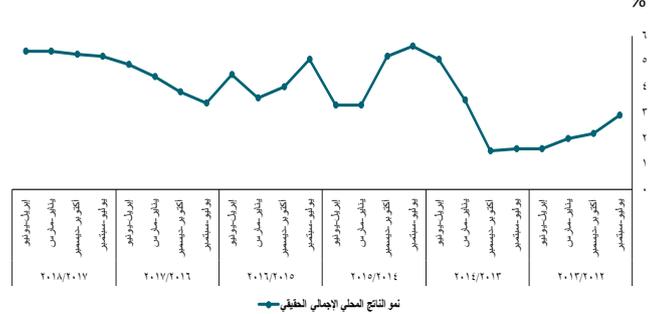
حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته. ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفر بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا المتغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

يلقي هذا الجزء نظرة عامة على التطورات الرئيسية التي شهدتها الربع الأخير من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ (أبريل - يونيو)، بالإضافة إلى تقييم أداء المؤشرات الرئيسية الكلية (وفقاً لأحدث البيانات المتاحة). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الربع محل الدراسة هو الأول بعد الانتخابات الرئاسية والتي جرت في شهر مارس. وكما كان متوقعا، أدت حكومة جديدة ورئيس وزراء جديد اليمين في أواخر شهر يونيو.

في هذا الربع، قامت وكالة ستاندرد آند بورز برفع التصنيف الائتماني للديون السيادية بالعمليتين الأجنبية والمحلية لمصر من B- إلى B من مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك لأول مرة منذ نوفمبر ٢٠١٣. كما تتوقع الوكالة نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى ٥,٢% في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ وبمعدل ٥,٤% في المتوسط خلال السنوات الأربع القادمة مقارنة بالمعدل المتوقع سابقا والبالغ ٤,٤%. ونما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٤% مما أدى إلى رفع معدل النمو للسنة المالية بأكملها إلى ٥,٣% متجاوزا المعدل المتوقع من قبل ستاندرد آند بورز (الشكل ١-١). وجاء النمو متنوعا على المستوى القطاعي، مدفوعا بشكل رئيسي بالتشييد والبناء وقناة السويس والاتصالات والاستخراجات (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري). كما شهد قطاع السياحة استئناف الرحلات الجوية الروسية في شهر أبريل.

الشكل ١-١: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومن ناحية أخرى، خضت وكالة موديز مصر من بين سبعة اقتصادات ناشئة تواجه أعلى درجة مخاطر لتزايد تكاليف الدين العام نتيجة تشديد الظروف المالية العالمية. وتُعزى هذه المخاطر إلى قصر متوسط فترة الاستحقاق للديون الخارجية المصرية نسبيا وضعف القدرة على تحمل الديون. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصر قد اعتمدت بشكل كبير على الاقتراض الخارجي خلال السنوات الثلاث الماضية. حيث قفز الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٤,٤% في ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٣٦,٨% في الربع الثالث ٢٠١٧/٢٠١٨ (الشكل ٢-١). وخلال ذات الفترة، يتضح من هيكل استحقاق الديون الخارجية تزايد الاعتماد على التمويل قصير الأجل. حيث ارتفعت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى إجمالي الدين الخارجي من ٥,٤% في ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ١٣% في الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، وشكلت مدفوعات الفائدة أكثر من ثلاثة أضعاف الحصيلة الجارية في الربع الثالث مقارنة بعام ٢٠١٤/٢٠١٥ (البنك المركزي).

الشكل ٢-١: الدين المحلي والدين الخارجي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

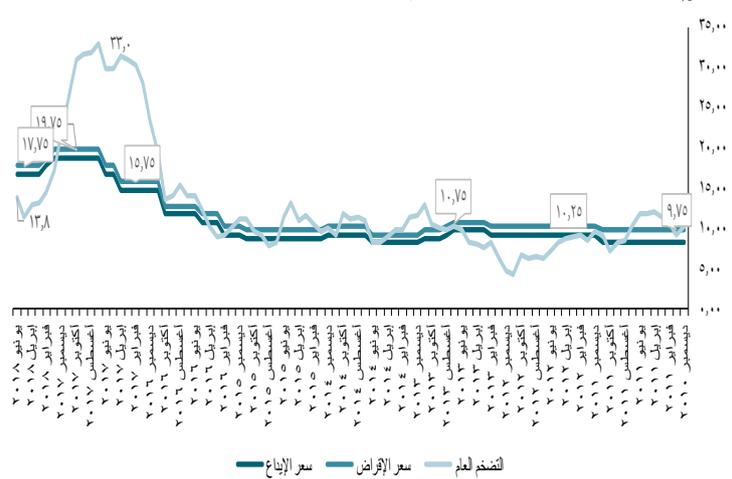
واستمر رصيد الحساب الجاري في التحسن، حيث تراجع العجز إلى ٥,٣ مليار دولار خلال الفترة من يوليو ٢٠١٧ إلى مارس ٢٠١٨ مقابل ١٢,٥ مليار دولار في الفترة المناظرة من العام السابق. وجاء هذا التحسن نتيجة للزيادة في فائض ميزان الخدمات بنسبة ١٣٨,٢% وصافي التحويلات الجارية بنسبة ٢٣,٢%، وتراجع العجز التجاري بنسبة ١,٣%. وارتفعت عائدات الصادرات إلى ١٨,٨ مليار دولار خلال ذات الفترة مقابل ١٦ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق. وانخفض فائض الحساب الرأسمالي والمالي من ٢٧,١ إلى ١٩ مليار دولار خلال ذات الفترة. في حين تراجع صافي تدفقات الاستثمار المباشر إلى مصر إلى ٦ مليار دولار مقابل ٦,٦ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق. وعلى النقيض من ذلك، ارتفع صافي استثمارات الحافظة إلى ١٤,٩ مليار دولار من ٧,٨ مليار دولار خلال الفترة قيد الدراسة (البنك المركزي المصري).

كما واصل صافي الاحتياطيات الدولية تعافيه ليصل إلى ٤٤,٣ مليار دولار بنهاية شهر يونيو، وتراجع الجنيه بصورة طفيفة منذ أبريل حتى نهاية يونيو (الشكل ٤-١).

وعلى جانب المالية العامة، وافق البرلمان على الموازنة العامة الجديدة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. ووفقا للبيان الصادر قبل الميزانية عن وزارة المالية، تقدر نسبة العجز المالي المتوقع للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٩,٨% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل ١٠,٩% في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧) بينما كان المعدل المستهدف للسنة ٢٠١٨/٢٠١٩ هو ٨,٤% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استدعى تحقيق هذا المعدل استكمال إجراءات رفع الدعم تدريجيا. وبدأت الخطوات في هذا الصدد بإعادة تسعير تذاكر مترو الأنفاق، فتم رفع أسعار التذاكر وتحديدها وفقا للمسافة حيث تم رفع قيمة تذكرة المسافة القصوى بأكثر من ثلاثة أضعاف، تلاه رفع جزء من الدعم على الماء والوقود، والإعلان عن تعريف جديدة للكهرباء اعتبارا من شهر يوليو.

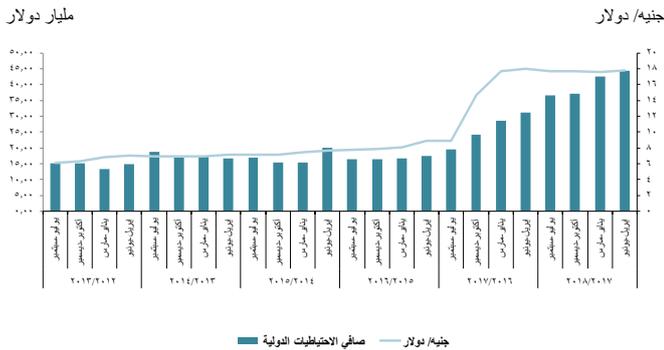
وأفضى ارتفاع الأسعار إلى رفع معدل التضخم من ١١,٥% في مايو إلى ١٣,٨٥% في يونيو. وبالتالي قرر البنك المركزي الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير (الشكل ٣-١).

الشكل ٣-١: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصدر: البنك المركزي المصري؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الشكل ٤-١: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف (جنيه/دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري.

مؤشر بارومتر الأعمال

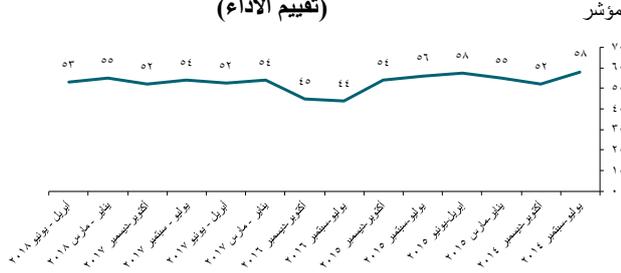
استمرار تحسن الأداء والتوقعات

تشير نتائج الاستبيان إلى تحسن طفيف في الأداء الكلي لشركات العينة خلال الربع محل الدراسة أبريل - يونيو ٢٠١٨؛ حيث بلغت قيمة المؤشر ٥٣ نقطة. إلا أن هذا الأداء يعد أقل من نظيره خلال الربع السابق بمقدار نقطتين ولكن أعلى من الربع المناظر من العام المالي السابق (الشكل ١-٢). كما أظهرت نتائج الاستبيان استمرار التوقعات الإيجابية للشركات خلال الربع القادم يوليو - سبتمبر ٢٠١٨، وإن كانت أقل بدرجة طفيفة مقارنة بالربع السابق ويمكن إرجاعه للقرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة والتي ستؤثر بشكل مباشر على أداء مجتمع الأعمال خاصة فيما يتعلق برفع أسعار الوقود وتعريفه المياه والكهرباء (الشكل ٢-٢).

كذلك أظهرت نتائج الاستبيان فيما يتعلق بتقييم الأداء خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو ٢٠١٨) تحسناً في أداء الشركات الكبيرة بمقدار نقطة واحدة عن الربع السابق (يناير - مارس ٢٠١٨)، كما شهد مؤشر التوقعات للشركات الكبيرة تحسناً في الأداء خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ ولكن أقل من معدل الربع السابق، وهو ما يشير إلى استمرار قدرة الشركات الكبيرة على التكيف مع تبعات الإجراءات الاقتصادية (الشكل ٣-٢).

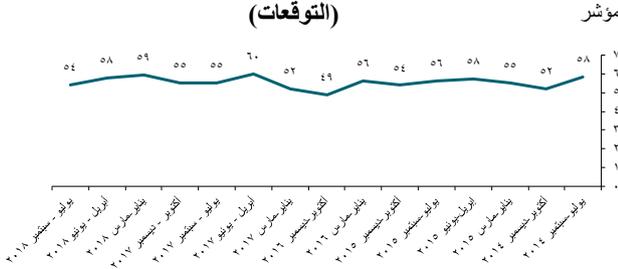
كما أظهرت نتائج الاستبيان فيما يتعلق بتقييم الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة تراجعاً في الأداء للربع محل الدراسة ليسجل ٤٩ نقطة مقابل ٥٤ نقطة في الربع السابق، كما أظهرت النتائج توقعات إيجابية ولكن أقل من الربع السابق. وعزت الشركات الصغيرة والمتوسطة تراجع الأداء لعوامل متعددة منها عدم قدرتها على الاستفادة من مبادرات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي طرحها البنك المركزي خلال العامين الماضيين، مما يؤكد ضرورة تقديم مزيد من المساندة لها حتى تتمكن من الاستمرار في ظل الأعباء التي تتحملها نتيجة الإصلاح الاقتصادي.

شكل ١-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (تقييم الأداء)



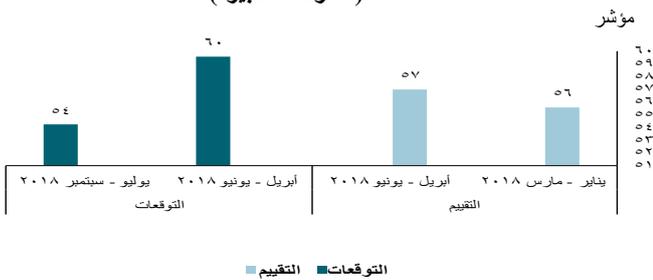
المصدر: نتائج الاستبيان.
*البيانات الخاصة بالربعين (يناير - مارس، وإبريل - يونيو ٢٠١٦) غير متاحة.

شكل ٢-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (التوقعات)



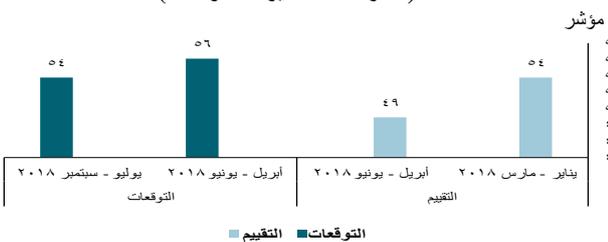
المصدر: نتائج الاستبيان.
*البيانات الخاصة بالربعين (أبريل - يونيو، ويوليو - سبتمبر ٢٠١٦) غير متاحة.

شكل ٣-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (الشركات الكبيرة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٤-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (الشركات الصغيرة المتوسطة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

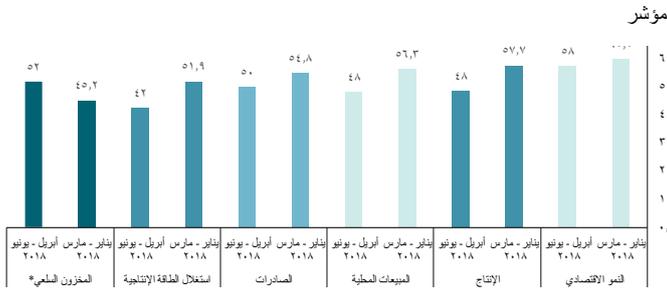
وعلى المستوى القطاعي، يتبين من الجدول (م ١) وفقا لآراء مجتمع الأعمال، أن قطاعي الصناعات التحويلية والاتصالات قد شهدا أداء جيدا خلال الربع محل الدراسة والذي يمكن إرجاعه لارتفاع معدل النمو الاقتصادي والإنتاج بشكل عام، بينما واجهت قطاعات التشييد والبناء والسياحة والنقل والخدمات المالية تحديات حدت من قدرتها على الأداء الجيد. وجدير بالذكر أن التحديات التي واجهت قطاع النقل تمثلت في زيادة رسوم تراخيص السيارات وارتفاع أسعار الزيوت وقطع الغيار وزيادة الرسوم على الطرق والموانئ. بينما كان ركود الطلب على العقارات من التحديات التي واجهت قطاع التشييد والبناء. ويعاني قطاع الخدمات المالية من زيادة ضريبة الدمغة على التداول بالبورصة المصرية من ١,٢٥ في الألف إلى ١,٥ في الألف اعتبارا من يونيو ٢٠١٨. ومن المتوقع رفعها مرة أخرى إلى ١,٧٥ في الألف في العام القادم. بينما عانت أغلب القطاعات الإنتاجية من عدم توافر مستلزمات الإنتاج محليا وارتفاع أسعار المنتجات المستوردة وصعوبة الإجراءات الجمركية بشكل عام.

تقييم الأداء السابق

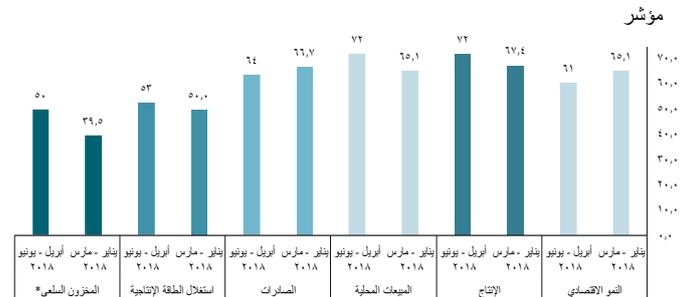
تحسن معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة وتراجع أغلبها بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى النشاط الاقتصادي، أفادت الشركات الكبيرة بآراء إيجابية خلال الربع محل الدراسة بدرجة ملحوظة للمبيعات المحلية وكذلك للصادرات لكن بدرجة أقل من الربع السابق، مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج، وانخفاض مخزون السلع النهائية. وتتسق هذا الآراء مع الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتي تشير إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الأمر الذي يشير إلى استفادة الشركات الكبيرة من إجراءات التعافي الاقتصادي (الشكل ١-٣).

وبالرغم من تعافي معدلات النمو المحلي الإجمالي خلال الربع محل الدراسة واستمرار الأداء الجيد للشركات الكبيرة، جاءت نتائج تقييم الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة أقل من الشركات الكبيرة؛ حيث أشارت الأولى إلى تراجع مؤشري الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية في الربع أبريل-يونيو ٢٠١٨، مما أدى إلى تراجع مؤشر المبيعات لأقل من ٥٠ درجة وانخفاض مخزون السلع النهائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يؤكد ضرورة تقديم المساندة والدعم لها (الشكل ٢-٣).

شكل ٢-٣: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء - الشركات الصغيرة والمتوسطة



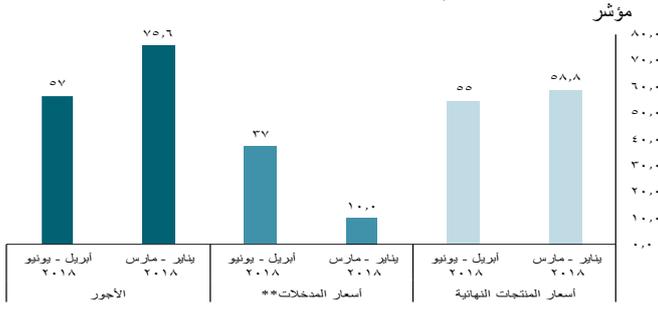
شكل ١-٣: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء - الشركات الكبيرة



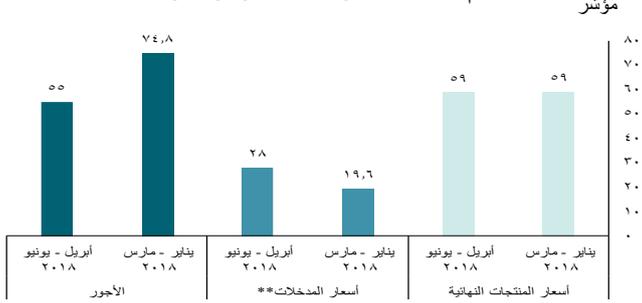
المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

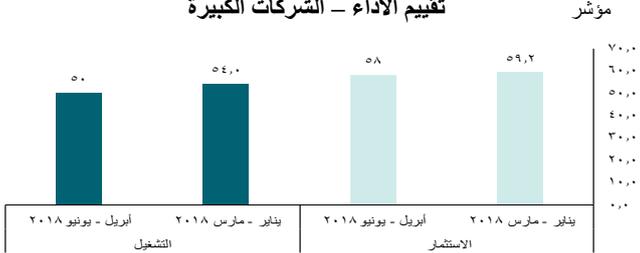
شكل ٣-٣: الأسعار والأجور
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



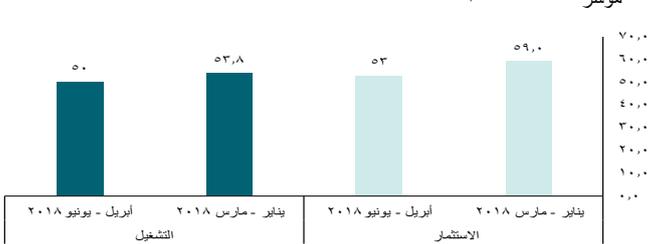
شكل ٣-٤: الأسعار والأجور
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



شكل ٣-٥: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



شكل ٣-٦: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

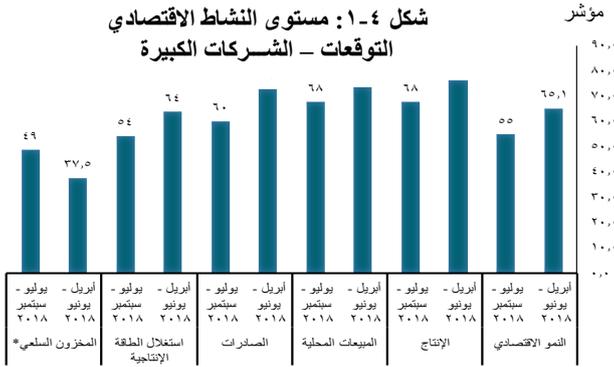
ارتفاع أسعار المدخلات وأسعار المنتجات النهائية وزيادة الأجور

أظهرت نتائج تقييم الأداء للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات خلال الربع محل الدراسة، ويشير انخفاض قيمة المؤشر عن ٥٠ نقطة على مستوى كافة الشركات إلى استمرار ارتفاع أسعارها (انظر المنهجية)، بالإضافة إلى استمرار ارتفاع مؤشر الأجور وإن كان أقل من نظيره خلال الربع السابق، وأدى ارتفاع مؤشري أسعار المدخلات والأجور إلى استمرار ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية (الشكلان ٣-٣ و ٣-٤).

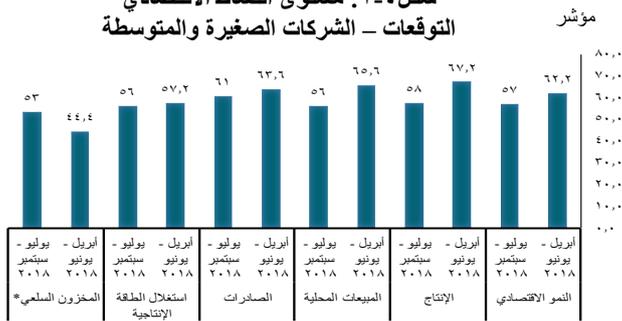
استمرار تحسن مؤشر الاستثمار وثبات التشغيل

أظهرت النتائج تحسن مستوى الاستثمار خلال الربع محل الدراسة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وهو ما يمكن إرجاعه للتفاؤل نتيجة جديّة الحكومة في تبني تدابير الإصلاح التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار مثل تعديلات قانون الإفلاس وقانون سوق المال ومشروع قانون جديد خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبمقارنة قيم المؤشر في الربع الحالي مع الربع السابق، يتضح تراجع مؤشر الاستثمار بالنسبة للشركات الكبيرة بمقدار نقطة واحدة، بينما تراجع بمقدار ست نقاط للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أظهرت النتائج تراجع مؤشر التشغيل بالنسبة للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء، ويشير ذلك لانخفاض قدرة كافة الشركات على توليد فرص العمل خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالربع السابق (الشكلان ٣-٥ و ٣-٦).

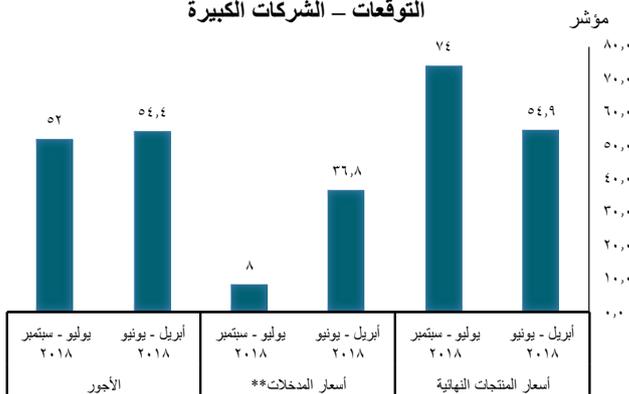
شكل ١-٤: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات - الشركات الكبيرة



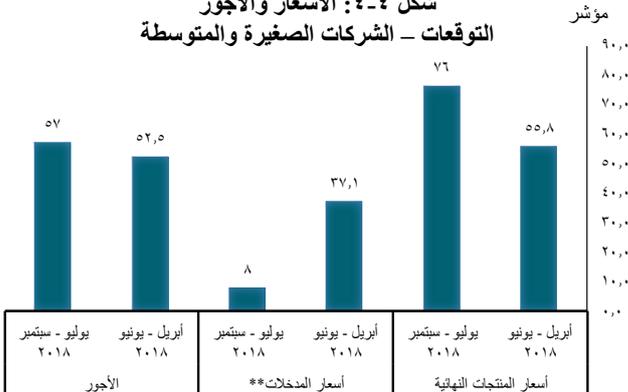
شكل ٢-٤: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



شكل ٣-٤: الأسعار والأجور
التوقعات - الشركات الكبيرة



شكل ٤-٤: الأسعار والأجور
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلبي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلبي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلبي والعكس بالعكس.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

استراتيجية الأعمال في المستقبل

توقعات بتحسين مستوى النشاط الاقتصادي للشركات

تعكس توقعات الشركات الكبيرة للربع يوليو - سبتمبر ٢٠١٨ تفاؤلاً من جانب مجتمع الأعمال حيال برنامج الإصلاح الاقتصادي. حيث جاءت توقعات الشركات الكبيرة للنمو الاقتصادي إيجابية ولكن أقل من الربع السابق، في حين جاءت التوقعات أقل تفاؤلاً إزاء كل من مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية نتيجة قرارات رفع أسعار الوقود مع بداية العام المالي الجديد. وجاءت التوقعات أقل تفاؤلاً حيال المخزون السلبي في ذات الفترة (الشكل ١-٤).

وأظهرت النتائج تشابه توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة للربع محل الدراسة مع توقعات الشركات الكبيرة لمؤشرات النشاط الاقتصادي؛ حيث يتوقع مجتمع الأعمال استمرار ارتفاع كافة مؤشرات النشاط الاقتصادي ولكن بوتيرة أقل من الربع السابق (الشكل ٢-٤).

وعلى المستوى القطاعي، كما يتضح من الجدول (م٢)، جاءت التوقعات للربع القادم إيجابية بوجه عام لكافة القطاعات؛ إلا أن قطاع التشييد والبناء سجل أفضل التوقعات، يليه قطاع السياحة، ثم قطاع الخدمات المالية ويليهِ قطاع الصناعات التحويلية، ويليهِ قطاعي النقل والاتصالات.

توقعات باستمرار ارتفاع أسعار المنتجات النهائية والمدخلات والأجور

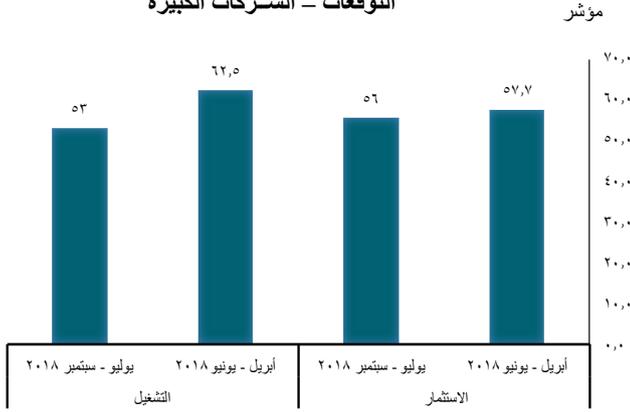
تتوقع الشركات الكبيرة استمرار الارتفاع في أسعار كل من المدخلات والمنتجات النهائية خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ نتيجة قرار رفع الدعم عن الطاقة، كما تتوقع ارتفاع الأجور، ولكن جاءت هذه التوقعات أدنى نسبياً مقارنة بالربع السابق (الشكل ٣-٤).

وتشابهت توقعات الشركات الكبيرة مع الصغيرة والمتوسطة للربع يوليو - سبتمبر ٢٠١٨ فيما يتعلق بأسعار المنتجات النهائية والمدخلات والأجور؛ حيث تتوقع جميعها استمرار ارتفاع أسعار المدخلات نتيجة قرارات رفع دعم الطاقة ورفع تعريفات المياه والكهرباء، واستمرار ارتفاع الأجور أيضاً نتيجة لارتفاع تكاليف النقل وأسعار السلع والخدمات (الشكل ٤-٤).

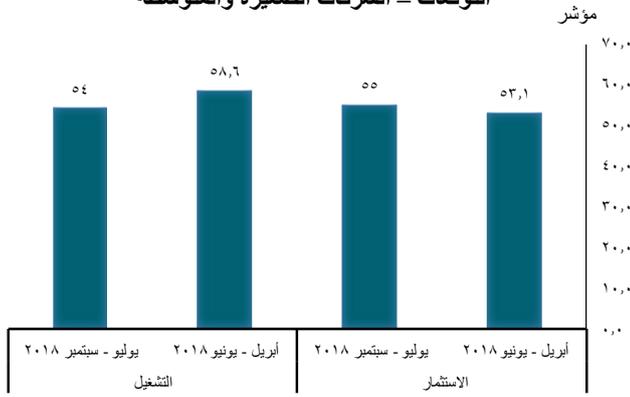
توقعات بتحسين الاستثمار والتشغيل

تتوقع غالبية الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ارتفاع مستويات الاستثمار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وإن كانت بمعدلات أعلى من مثيلاتها خلال الربع الحالي بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وأقل من مثيلاتها خلال الربع الحالي بالنسبة للشركات الكبيرة. وتتوقع الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ارتفاع مؤشر التشغيل لديها وهو ما يتسق مع توقعاتها بشأن النشاط الاقتصادي، إلا أن مؤشر التشغيل بالنسبة لكافة الشركات أقل مقارنة بالربع السابق، (الشكلان ٤-٥ و ٤-٦).

شكل ٤-٥: الاستثمار والتشغيل
التوقعات – الشركات الكبيرة



شكل ٤-٦: الاستثمار والتشغيل
التوقعات – الشركات الصغيرة والمتوسطة



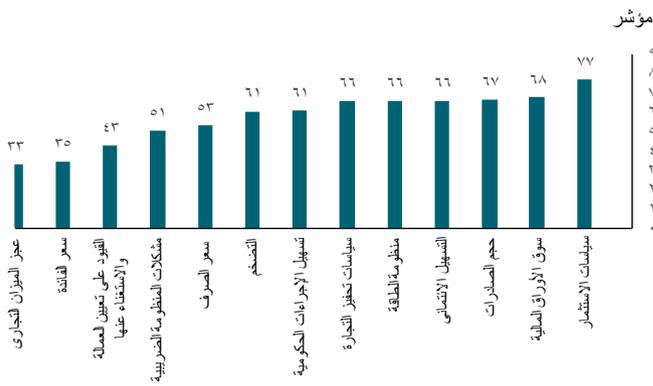
المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات السياسات

تحسن متوقع في سياسات الاستثمار وسوق الأوراق المالية وحجم الصادرات والتسهيلات الائتمانية

وفقا للشكل ٦، تتوقع غالبية الشركات تحسن سياسات الاستثمار بفعل توفير بيئة أعمال مواتية بصورة أكبر لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسن سوق الأوراق المالية في الربع القادم نتيجة لأسباب متعددة منها إصدار قانون سوق المال وقانون الشركات وبرنامج الطروحات الحكومية، وزيادة حجم الصادرات والتسهيلات الائتمانية وتحسن منظومة الطاقة نتيجة لجهود الحكومة في إقامة مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة وإتاحة الفرص أمام المستثمرين للدخول في هذا المجال.

شكل 6: توقعات السياسات



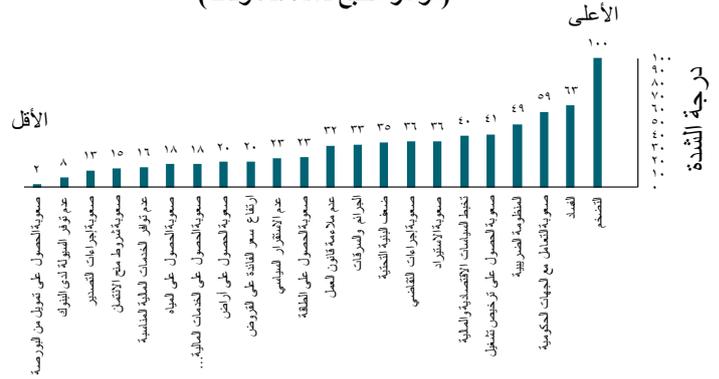
المصدر: نتائج الاستبيان.

المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

أشد المعوقات: الضغوط التضخمية، والفساد، وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، والمنظومة الضريبية

يوضح الشكل ٥ المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الفترة محل الدراسة مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة. وتتمثل هذه المعوقات في ارتفاع معدل التضخم واستمرار الفساد، وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، والمنظومة الضريبية نتيجة فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية. ويأتي ترتيب المعوقات مشابها لنظيره في المسح السابق، مما يشير إلى عدم إحراز تقدم كبير ملموس نحو إزالة هذه المعوقات. وجدير بالذكر أن الحصول على تمويل من سوق الأوراق المالية كان أقل المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال.

شكل ٥: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول ١: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو ٢٠١٨)^١

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية				
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	
النمو الاقتصادي	٤٤	٤٧	١٠	٦٢	٥٠	٢٧	٥٠	٢٧	٤٥	٢٧	٤٥	٥٠	٢٧	٤٥	٢٧	٤٤	٤٤	٤٤	١٣	٤٩
النشاط الاقتصادي	٤٨	٢٧	٢٥	٥٩	٤٤	٢٥	٣١	٢٧	٣٦	٣٦	٣٦	٤٧	٣٦	٣٦	٣٦	٧٨	٧٨	٧٨	١٣	٤٠
الإنتاج	٤٦	٢٥	٢٩	٥٧	٤٤	٣٨	١٩	٢٧	٣٦	٣٦	٣٦	٤٧	٣٦	٣٦	٣٦	٧٨	٧٨	٧٨	١٣	٤٠
البيعات المحلية	٤٠	٤٠	٤٠	٥٧	-	-	-	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٤٠	٥٠	٢٥	٢٥	٥٠	٥٠	٥٠	-	-
الصادرات	٣٠	٣٥	٣٥	٥٢	٢٥	٥٠	٢٥	٢٧	٦٤	٦٤	٦٤	٥٦	٢٧	٦٤	٦٤	٤٥	٤٥	٤٥	٢٥	٤٥
المخزون	٢١	٤٩	٣٠	٤٧	١٩	٣١	٣٨	٩	٤٥	٤٥	٤٥	٣٨	٢٧	٤٥	٤٥	٣٨	٣٨	٣٨	٢٥	٥٠
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٢٧	٦٠	٦٠	٦٣	٤٤	٥٠	٦	٢٧	٦٤	٦٤	٦٤	٥٦	٢٧	٦٤	٦٤	٦٠	٦٠	٦٠	١٣	٥٠
أسعار المنتجات النهائية	٥٦	٤٤	٤٤	١١	٨٨	١٣	٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٤٠	٤٠	٤٠	٢٥	٤٣
أسعار المدخلات الوسيطة	٢٥	٧٣	٢	٥٧	١٩	٨١	٠	٥٥	٠	١٠٠	٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٧	٥٧	٥٧	١٣	٥٣
مستوى الأجور	١٣	٨٧	٠	٥٣	٢٥	٧٥	٠	٥٧	٠	١٠٠	٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٧	٥٧	٥٧	١٣	٥٤
المدخلات الأساسية	١٠	٨١	١٠	٥٤	٢٥	٦٣	١٣	٥٤	٩	٩١	٠	٤٨	٩	٩١	٠	٥٤	٥٤	٥٤	٦	٥٢
الاستثمار	٢٧	٦٠	٦٠	٦٣	٤٤	٥٠	٤	٢٧	٦٤	٦٤	٦٤	٥٦	٢٧	٦٤	٦٤	٦٠	٦٠	٦٠	١٣	٥٤
التشغيل	١٠	٨١	١٠	٥٤	٢٥	٦٣	١٣	٥٤	٩	٩١	٠	٤٨	٩	٩١	٠	٥٤	٥٤	٥٤	٦	٥٢

جدول ٢: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو-أغسطس-سبتمبر ٢٠١٨)^١

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية				
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	
النمو الاقتصادي	٣٥	٥٦	٨	٥٩	٢٥	٧٥	٠	٥٧	٢٧	٢٧	٢٧	٥٣	١٨	٥٥	١٨	٤٤	٤٤	٤٤	٦	٥٨
النشاط الاقتصادي	٣٨	٤١	٢١	٥٦	٣٨	٥٠	١٣	٥٨	٦٤	٦٤	٦٤	٧١	٩	٢٧	٢٧	٦٣	٦٣	٦٣	٦	٦٥
الإنتاج	٣٨	٤١	٢١	٥٦	٣٨	٥٠	١٣	٥٧	٦٤	٦٤	٦٤	٧١	٩	٢٧	٢٧	٦٣	٦٣	٦٣	٦	٦٥
البيعات المحلية	٤٣	٥٢	٥	٦٣	-	-	-	٦٠	٣٣	٣٣	٣٣	٦٠	٠	٦٧	٣٣	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	-
الصادرات	١٥	٤٣	٤٣	٦١	٤٤	٤٤	٤٤	٦١	٢٧	٢٧	٢٧	٥٠	٢٧	٤٥	٢٧	٤٧	٤٧	٤٧	٧	٣٣
المخزون	٢٧	٧٠	٣	٥٧	٢٥	٦٩	٦	٥٦	٣٦	٣٦	٣٦	٦١	٠	٦٤	٣٦	٤٨	٤٨	٤٨	٧	٥٤
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٧٩	٢١	٢١	٨٣	٨١	١٩	٠	٨٤	٧٣	٧٣	٧٣	٧٩	٠	٢٧	٧٣	٧٥	٧٥	٧٥	١٩	٥٥
أسعار المنتجات النهائية	٨٧	١٣	١٣	١١	١٠٠	٠	٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-	٠	٠	٠	-	-	-	١٠٠	-
أسعار المدخلات الوسيطة	٢٤	٧٦	٠	٥٧	١٩	٨١	٠	٥٥	٩	٩١	٠	٥٢	٠	٩١	٩	٥٥	٥٥	٥٥	٥٠	٦٧
مستوى الأجور	٢١	٧٩	٠	٥٦	٢٥	٧٥	٠	٥٧	٠	١٠٠	٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٧	٥٧	٥٧	١٣	٥٨
المدخلات الأساسية	١٦	٨٣	٢	٥٤	١٩	٧٥	٦	٥٤	١٨	٧٣	٩	٥٣	٩	٧٣	١٨	٥٤	٥٤	٥٤	٢٠	٥٦
الاستثمار	٢١	٧٩	٠	٥٦	٢٥	٧٥	٠	٥٧	٠	١٠٠	٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٧	٥٧	٥٧	١٣	٥٨
التشغيل	١٦	٨٣	٢	٥٤	١٩	٧٥	٦	٥٤	١٨	٧٣	٩	٥٣	٩	٧٣	١٨	٥٤	٥٤	٥٤	٢٠	٥٦

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

^٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

جدول م ٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها) (أبريل – مايو – يونيو ٢٠١٨)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة			
	النسبة المئوية		مؤشر ^٢	النسبة المئوية		مؤشر ^٢	النسبة المئوية	
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	
النمو الاقتصادي	٣٧	٤٩	١٤	٥٨	٤٢	٤٦	١٢	٦١
النشاط الاقتصادي	٣٤	٢٨	٣٨	٤٨	٦٥	٢٣	١٢	٧٢
الإنتاج	٣٣	٢٩	٣٨	٤٨	٦٥	٢٣	١٢	٧٢
المبيعات المحلية	٣٣	٣٣	٣٣	٥٠	٥٠	٣٨	١٣	٦٤
الصادرات	٢٦	٤٣	٣١	٥٢	٣١	٣٨	٣١	٥٠
المخزون	١٢	٥٣	٣٥	٤٢	٣١	٤٦	٢٣	٥٣
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٣٢	٦٥	٣	٥٩	٢٣	٦٩	٨	٥٥
الأسعار	٦١	٣٩	٠	٢٨	٤١	٥٩	٠	٣٧
أسعار المنتجات النهائية	١٩	٨٠	١	٥٥	٢٣	٧٧	٠	٥٧
أسعار المدخلات الوسيطة	١٠	٩٠	٠	٥٣	٢٨	٧٢	٠	٥٨
مستوى الأجور	٩	٨٢	٩	٥٠	٨	٨٥	٨	٥٠
المدخلات الأساسية	١٨	٨٢	٠	٨٢	١٨	٨٢	٠	٥٦
الاستثمار	١٨	٧٩	٣	٥٤	١٢	٨٨	٠	٥٣
التشغيل								

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
^٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

جدول م ٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها) (يوليو-أغسطس-سبتمبر ٢٠١٨)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة			
	النسبة المئوية		مؤشر ^٢	النسبة المئوية		مؤشر ^٢	النسبة المئوية	
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	
النمو الاقتصادي	٣٢	٥٩	٩	٥٧	٢٧	٦٢	١٢	٥٥
النشاط الاقتصادي	٤١	٣٩	٢٠	٥٨	٥٨	٣١	١٢	٦٨
الإنتاج	٣٩	٣٩	٢٢	٥٦	٥٨	٣١	١٢	٦٨
المبيعات المحلية	٣٨	٥٧	٥	٦١	٤٣	٤٣	١٤	٦٠
الصادرات	٢٦	٣٩	٣٥	٥٣	٢٣	٥٨	١٩	٤٩
المخزون	٢٧	٦٧	٦	٥٦	١٩	٧٧	٤	٥٤
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٦٩	٣١	٠	٧٦	٦٥	٣٥	٠	٧٤
الأسعار	٩١	٩	٠	٨	٩١	٩	٠	٨
أسعار المنتجات النهائية	٢٥	٧٥	٠	٥٧	٨	٩٢	٠	٥٢
أسعار المدخلات الوسيطة	١٨	٨٢	٠	٥٥	٢٠	٨٠	٠	٥٦
مستوى الأجور	١٨	٧٩	٣	٥٤	١٢	٨٨	٠	٥٣
المدخلات الأساسية								
الاستثمار								
التشغيل								